



العمل السكاني ودور المحليات

شوقي العباسي

تتصف القضية السكانية بأنها من القضايا المركبة ذات الأبعاد العديدة في أسبابها وآثارها ، ويحكم ذلك فإن السياسة الوطنية للسكان تطرح معالجة هذه القضية في إطار شمولي ، مؤكداً مبدأ الشراكة كإلية أساسية في تحقيق أهدافها وقد نصت الوثيقة الثانية للسياسة الوطنية للسكان (٢٠٠٠-٢٠٢٥) على إقامة شراكة فاعلة بين مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها وحدات القطاع الخاص والمنظمات التطوعية والخيرية والأهلية وباقي عناصر المجتمع المدني لمناقشة وترجمة أهداف السياسة الوطنية للسكان إلى برامج تنفيذية ومتابعتها ورصد نتائجها وتقييمها وعلى نفس المنوال يؤكد برنامج العمل السكاني على هذا التوجه في كل المحاور والتدخلات ويشكل أكثر تفصيلاً ويخصص عناصراً رئيسياً للشراكة يؤكد فيه على تعزيز علاقة الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والعمل على تحقيق هذا المفهوم وتعزيزه بالوسائل المختلفة التنظيمية والتشريعية والمادية والإعلامية على المستوى المركزي والمحافظات للوصول إلى المناطق المختلفة وإلى الفئات السكانية الأكثر احتياجاً. وبرغم تعدد الجهات التي تنفذ البرامج والمشاريع السكانية وأهميتها ما قامت به حتى الآن إلا أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان، وهناك فئة واسعة من السكان خاصة في الريف لم تغطها خدمات وأنشطة المشاريع التي تم تنفيذها، وهنا تكمن أهمية العمل مع السلطة المحلية في هذا المجال كونها تغطي كافة الوحدات الإدارية في البلاد وصلاحياتها الواسعة حيث يتبع لها القانون العمل في مجال التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم للبرامج والمشاريع التنموية ومنها ذات العلاقة بمعالجة القضايا السكانية ، وبذلك فإن السلطة المحلية يمكن لها القيام بدور هام وجوهي في مجال العمل السكاني وتوسيع وتطويره ليصل إلى المناطق المحرومة ويعالج القضايا السكانية ذات الخصوصية المحلية وبالمداخل المناسبة لظروف المنطقة وخاصة في الريف الذي يشكل حوالي ثلاثة أرباع سكان البلاد ويمثل مصدر العديد من القضايا السكانية القائمة مثل ارتفاع مستوى الخصوبة البشرية، انتشار الأمية خاصة بين النساء، تدني مستوى الوعي والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، كما يمثل الريف المصدر الرئيسي للهجرة الداخلية إلى المدن الرئيسية .

وبالتالي فإن العمل في هذا الاتجاه سيمثل نقلة نوعية للعمل السكاني بتوجيه الخدمة إلى غالبية سكان البلاد ويسهم في معالجة العديد من القضايا السكانية وقد أكدت على هذا التوجه نتائج توصيات المؤتمر الوطني الثالث للسياسة السكانية بضرورة تفعيل دور السلطة المحلية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة وتوسيع قاعدة الشراكة في العمل السكاني مع المنظمات المحلية، ويأتي دور السلطة المحلية في تنفيذ السياسة الوطنية للسكان على مستوى التخطيط والتنفيذ من خلال مراعاة أهداف السياسة الوطنية للسكان عند عملية التخطيط لأن السلطة المحلية تعد خططها وبرامجها التنموية وتقوم المجالس المحلية بالإشراف والرقابة على عمليات إعداد الخطط وتنفيذها ومقتضى ذلك أن تراعي السلطة المحلية ما تستهدفه السياسة الوطنية للسكان سواء الأجزئة المعنية عند اقتراح الخطط أو المجالس المحلية عند عمليتي الإقرار والإشراف على التنفيذ باعتبار أن السياسة الوطنية للسكان هي العبارة عن الموقف الرسمي للدولة تجاه الأوضاع السكانية السائدة ، وإقرار الحكومة لها يمثل التزاماً تجاه معالجة هذه القضية من خلال مجموعة من التدابير التي تتخذها للتأثير على الأوضاع نحو الأفضل ، بالإضافة إلى إدماج برامج الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات وخصوصاً برامج تنمية المرأة ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن هناك دوراً للسلطة المحلية أكثر تحديداً في مجال تنمية المرأة وروعاية الأمومة والطفولة من الأمانة التنفيذية لقانون السلطة المحلية ويتحقق هذا الدور من خلال إدماج برامج السياسة الوطنية للسكان ذات الصلة ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإشراف والرقابة على تنفيذ تلك البرامج ضمن الخطة المحلية وفي هذا السياق لابد من وضع توقعات لخروجيات حقيقية ذات الصلة ببرامج السياسة الوطنية للسكان والقيام بإدماج المشروعات ذات البعد السكاني في الخطط القطاعية وإدماج الأنشطة والمشاريع المحيطة بأهداف السياسة الوطنية للسكان في الخطط القطاعية على مستوى الوحدات الإدارية (المحافظات- المديرات) جزء من عملية التنمية ، ومقتضى ذلك حصر المشروعات ذات البعد السكاني أياً كان مصدر تنفيذها ليستنى استيعاب كافة الأنشطة السكانية ضمن تدخلات التنمية للحصول على مخرجات تتناسب مع أهداف السياسة الوطنية للسكان وفي مجال التنفيذ فإن السلطة المحلية قد حلت محل السلطة المركزية في القيام بالدور التنفيذي في المجال التنموي ومن الأنشطة التنموية هناك أنشطة ذات صلة مباشرة بالسياسة الوطنية للسكان سيما في مجال التعليم والصحة العامة والصحة الإنجابية وتوزيع الخدمات .. الخ.

وهي تقوم بهذا الدور نيابة عن السلطة المركزية بحكم انتقال هذه الوظائف إليها بموجب القانون ومن ثم فإن السلطة المحلية باعتبارها جزءاً من سلطة الدولة هي الطرف الأساسي في عملية الشراكة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان ولابد أن تلعب هذا الدور بحكم وظيفتها وقربها من المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على مستوى الوحدة الإدارية.

كما أن السلطة المحلية يمكن أن تضطلع بدور هام في تنفيذ أنشطة تخدم تحقيق السياسة الوطنية للسكان وخاصة في مجال التوعية السكانية ، فقيادات وأعضاء المجالس المحلية هي شخصيات اجتماعية فاعلة ومؤثرة ولها ثقلها في المجتمع وبإمكانها أن تسهم في جانب التوعية والتنفيذ السكاني بشكل مباشر وقوي .

وفي حشد الموارد من خلال قيام السلطة المحلية بكافة تكويناتها بتوسيع الشراكة الشعبية للمساهمة في البرامج والأنشطة السكانية ورفع الوعي تجاه القضايا السكانية والمشاكل الناجمة عنها والتي تمثل عائقاً أمام تحقيق التنمية.

Shawki-abasi @ yahoo.com



انخفاض نسبة الأمية بين السكان

حسن العزي

■ يحتل التعليم المرتبة الأولى في سلم العوامل المؤثرة لتخفيض الخصوبة بين السكان.. من أجل ذلك استهدف الجهاز التعليمي.. السكان للالتحاق بالتعليم من هم في سن ٦ - ١٤ سنة، حيث بلغ العدد حسب مصادر الجهاز المركزي للإحصاء عام ١٩٩٤م.. من الذكور (٤٤٦، ٢١٦) ونسبة المتحقيين ٠,٢٪، ومن الإناث (١٠٠٧١٧) غير أن النسبة هنا لا تتعدى ٠,٢٨٪، والعدد الإجمالي للمستهدفين (٢٤٧، ١٦٣) ونسبة المتحقيين ٠,٢٥٪ وهذه الأرقام قد حلت محل السلطة المركزية في القيام بالدور من ٢٠٠٤م إلى (٤١٩٩٩٣) ونسبة المتحقيين ٠,٣٢٪، هذه المؤشرات تبين مدى إقبال السكان على التعليم ولأنه مساعد مؤثر في انخفاض الخصوبة تطالع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء عن حصيلة المتعلمين بدايةً بمن يعرف القراءة والكتابة مروراً بالتعليم الأساسي ثم الثانوي وحتى التعليم الجامعي، حيث وصل العدد ١٠ سنوات فأكثر حسب التعليم عند عام ١٩٩٤م إلى (٢٠٣٩٧٥٢) .. المتعلمون منهم (٢٥٨٣٥٨٩)، والأميين (٤٤٥٦١٦٣) لكن في عام ٢٠٠٤م ارتفع العدد الإجمالي إلى (٩٠، ٤٨٦)، حيث تلاحظ عدد المتعلمين (٤٦٣، ٨٩٨) وعسد الأميين (٥، ١٢٢، ٨٣٦) وبرغم انخفاض نسبة الأمية إلا أن عدد السكان جعل العدد المطلق ينخفض حيث كانت نسبة الأميين ١٠ سنوات فأكثر ٣,٣٪ عام ١٩٩٤م وانخفضت إلى ٥,٤٪ عام ٢٠٠٤م، في ضوء هذه المؤشرات فإن اتجاه السكان نحو التعامل مع وسائل تنظيم الأسرة سوف يقلل من ارتفاع الخصوبة.. ويحد من ظهور بعض السبلبيات في جهاز التعليم، حيث بينت بعض الدراسات أن نسبة ٢٩٪ من العينة المحيطة غير راضين بكفاءة المدرسين و٨,٨٪ يجدون صعوبة في فهم واستيعاب المنهج الدراسي و١٠٪ لا يفهمون ما يقوله المدرس و١٦٪ يقولون لا تتوفر وسائل التعليم.

بورجي : حماية الطفولة ورعايتها تصدر أولويات السياسة الوطنية للسكان



الصحية في مرحلة النمو والمراهقة والبلوغ من خلال تنفيذ دراسة لما يزيد عن ٨٠٠ شاب وشابة من الجنسين في عدد من المحافظات.

وأكد الأمين العام في كلمته على ضرورة توفير الخدمات الصحية لكل أفراد المجتمع مع التركيز على فئة النساء والأطفال طبقاً لما ورد في السياسة الوطنية للسكان وتقديم التسهيلات اللازمة واستمرار أعمال التوعية في أوساط الأطفال في الحضر والريف والاستفادة من الأبحاث والدراسات وتبني الحلول الكفيلة بمشاكل الأطفال.

حضر الجلسة الأخ/ عبدالمكك التهامي مستشار الأمانة العامة وعدد من المعنيين من الجهات ذات العلاقة.

في مجال إنجاز الدراسات والأبحاث التي تبني واقع الأطفال ومشاكلهم حيث تم خلال العام الماضي إقامة العديد من الدراسات والبحوث تمثلت في إعداد دراسة عن واقع التعليم في اليمن مع التركيز على التعليم الأساسي وكذا إعداد دراسة عن معارف واتجاهات الشباب والمراهقين ، بالإضافة إلى الجهات ذات العلاقة بالإضافة إلى القيام بندوات توعوية على المستوى المركزي والمحافظات لفئات الشباب والناشئة وفي أوساط الكشافة والمرشدين . والقيام بإعداد البحوث والدراسات والمطويات والأدلة التي تهتم فئة الشباب والمراهقين والمشاركة في مراجعة ونشر وثائق دراسة نوعية عن احتياجات المراهقين والشباب للمعلومات المتعلقة بجوانب حياتهم المختلفة

وكذا توفير مستوى مناسب من التوعية للشباب من الجنسين في مجال الصحة الإنجابية لتجنبهم مخاطر الجهل بهذه الموضوعات أو الحصول على معلومات خاطئة من مصادر غير تربوية ، من المهام التي يقوم بها المجلس الوطني للسكان بالإضافة إلى تشجيع الأطفال والشباب وخاصة البنات على إكمال تعليمهم للارتقاء بإمكانيتهم البشرية وإعدادهم بصورة أفضل للمستقبل والحيلولة دون حدوث الزواج المبكر. ومن هذا المنطلق يظهر الاهتمام الذي حظيت وتحظى به هذه الفئة من قبل المجلس الوطني للسكان وأمانته العامة في إطار توجهاتها وسياساتها الوارد في الوثائق وما تعمد لمتابعة التنفيذ لها مع الجهات الأخرى ذات العلاقة مع تبنيها بشكل مباشر أو بالاشتراك مع الآخرين

حضر الدكتور أحمد علي بورجي الأمين العام للمجلس الوطني للسكان -الجلسة الختامية لبرنامج الأطفال المنعقد خلال الفترة ٢٥-٢٧/٢/٢٠٠٨م تحت عنوان أوضاع الطفولة في اليمن (تقرير جنيف) والذي تطرق للعديد من المشكلات والتحديات التي تواجه الطفولة في اليمن.

وفي الجلسة التي أقيمت في إطار الاجتماع الوطني للسكان وأمانته العامة يهتم بمجمل قضايا السكان بشكل عام وعلى رأس اهتماماته قضايا المرأة والطفل والتي حظيت وتحظى باهتمامات واسعة ومستمرة بدأت منذ إنشاء المجلس والأمانة العامة وتبني سياسات كفيلة بتحقيق طفولة مستقرة وأمنة ، حيث تم تنفيذ العديد من الأنشطة المرتبطة بالأمن والطفل وصحتها والسعي الحثيث للتقليل من الوفيات والمراضة وكذا الاهتمام بتعليم الأطفال مع التركيز على العنيتا لوجود فجوة كبيرة في الالتحاق بين البنات والأولاد ولوجود تسرب كبير في أوساط الإناث خاصة.

وقد أوردت (وثيقة المبادئ والنظريات والأهداف) في إطار المبادئ العامة للسياسة الوطنية للسكان انطلاقاً من المادة (٣٠) من الدستور والذي ينص على الآتي: (تحمي الدولة الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب) كما جاء في الوثيقة كمبدأ أساسي: التأكيد على حقوق الأطفال الملحة ورعايتهم وتعزيز التكافل بين الأطفال الذكور والإناث في جميع مراحل الحياة والقضاء على أشكال التمايز بينهما.

كما أشار إلى حماية الطفل من كل أشكال الاستغلال والانتهاكات لحقوقه،

معاً .. من أجل حياة أفضل

آراء ومقترحات لمواجهة التزايد السكاني

المعيشي وتوفر المشاريع والخدمات الضرورية وتوفير فرص العمل وقلّة الجريمة وتحسين في المستوى الصحي والتعليمي و...و... وبالتالي فلا بد من النظر والتأمل والاعتبار من أجل أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة هذه المشكلة .. وتوفر الثقافة السكانية لدى الجميع ومعرفة الآثار الناجمة عن ذلك ومعرفة الطرق التي تساعد على الحد من هذه الظاهرة تساعد على التخفيف من كل ذلك فنحن بحاجة ماسة لذلك حتى يمكن الحكومة من توفير ما نحتاجه من مشاريع وخدمات في ظل الإنجاب المعقول حتى لا تساعد على خلق أزمة اقتصادية ومعيشية وحتى نضمن حياة أفضل لأبنائنا ومستوى تعليمي راق ونضمن سلامة وصحة الأم والطفل فوسائل تنظيم الأسرة هي الحل لذلك.

● الأخ/ سعد الحفاشي - مدير مكتب سبأ بالمحويت يقول:

- إذا كانت الأمية والجهل باستخدام وسائل تنظيم الأسرة تسيطر على معظم الآباء والأمهات فمن الضروري التوسع في نشر الثقافة السكانية والإعلام السكاني وتعريف الناس بمخاطر الانفجار السكاني والطرق والحلول اللازمة لذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة وكذلك خطباء المساجد يجب عليهم تناول هذه القضية وكذلك نشر الوعي لدى طلاب المدارس والزيارات الميدانية من قبل المختصين لتعريف الآخرين بحجم هذه المشكلة وتعريفهم بالوسائل التي تساعد على التخفيف منها.

ولا بد من التعامل مع هذه القضية بكل وضوح ومساعدة الآخرين على تنويرهم وتوفير وسائل تنظيم الأسرة خاصة سكان الريف ولا سيما المناطق النائية والتي تعاني من هذه المشكلة بسبب الأمية والجهل باستخدام

إستطلاع/ علي محمد قايد

● الأخ/ أحمد الصياد - عميد المعهد العالي لإعداد المعلمين بالمحويت .تحدث قائلاً:

- من الملاحظ ومن الواقع المعاش نلاحظ تأثير الزيادة السكانية على حياتنا، فالحياة اليوم صارت صعبة وقاسية خاصة في ظل ارتفاع الأسعار العالمي خاصة مادة القمح فإذا كان سعر كيس القمح المحزون ٦٠٠٠ ريال وإذا كانت بعض الأسر والتي يزيد عدد أفرادها عن ١٢ نسمة بحاجة إلى (٤) أكياس شهرياً وإذا كان رب الأسرة من ذوي الدخل المحدود فلا شك أن ذلك سيخلق مشكلة كبيرة ويحرم الأسرة من الحصول على الأشياء الضرورية الأخرى لأن توفير القمح هو الشيء الضروري ومن هنا فلا بد على الآباء والأمهات اتخاذ الوسائل والتدابير اللازمة للمباعدة بين الولادات ، وهناك طرق عديدة وسهلة تمكنهم من المباعدة بين الولادات مثل استخدام وسائل تنظيم الأسرة من أجل التخفيف من المعاناة التي يلاقيها معظم أفراد الأسر بسبب زيادة عدد أفرادها.

● العقيد / حمود قحطان - مدير إدارة الإمداد والتعمير بوزارة الداخلية .. تحدث قائلاً:

- القضية السكانية مشكلة تعاني منها بعض دول العالم خاصة الدول ذات الموارد الاقتصادية الضعيفة والتي يزيد عدد سكانها عن تلك الموارد مما يخلق عدم توازن بين متطلبات وحاجيات السكان وبين عدد السكان حيث تكثر في تلك الدول المجاعات وقلة المشاريع الهامة وخلق أزمات في الغذاء والسكن والتعليم والصحة وكذلك انتشار معدل البطالة والجريمة بينما الدول ذات الموارد الاقتصادية الكبيرة وعدد السكان المعقول نلاحظ عليها الاستقرار

إلى ضده.

● الأخ/ خالد يحيى المرهبي - مكتب الصحة بالجوف - يقول:

إن المعاناة التي يلاقيها معظمنا بسبب الزيادة السكانية تستوجب المشاركة الفاعلة في سبيل التخفيف من الزيادة السكانية من أجل حياة آمنة ومستوى معيشي مضمون يكفل للجميع الحصول على كافة احتياجاتهم سواء على مستوى الأسرة أو الوطن ومن هنا فلا بد من العمل بكل حزم ومن أجل محاربة الزيادة السكانية وأخص بالذكر المواطن نفسه من خلال معرفته بالوسائل الممكنة التي تساعد على إنجاب عدد معقول من الأطفال دون المجازفة والمقارفة بين الولادات وزيادة عدد الأطفال فلما زاد عن حده انقلب